

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٠

. ماذا بعد الانسحاب... وكيف يتم الاحتفاظ بالنصر

وربما يكون ضرورياً ومعقداً - سي نوس - سوفت - أن تلخص مجمل ما حدث ودلالاته السياسية والنفسية في شكل نقاط محددة على النحو التالي:

- ١ أن ما حدث يمثل انتصاراً سياسياً ونفسياً قبل أن يكون انتصاراً عسكرياً، فضلاً عن أن ملامسات الهرولة التي أخرجت عملية الانسحاب بهذا الشكل المهين لإسرائيل، جاءت خارج حسابات وتوقعات جميع المحللين والمراقبين المعنيين بتطورات المواجهة في المسرح اللبناني على مدى ٢٢ عاماً متصلة.
- ٢ أن ملامسات الانسحاب المفاجيء وقبل الموعد المعلن عنه وبدون التشاور مع عملاء إسرائيل من جيش جنوب لبنان بقيادة أنطوان لحد، يؤكد وجود نيات إسرائيلية خبيثة ومريبة لإيجاد حالة من الفراغ الأمني والسياسي في الشريط الحدودي قبيل تاهل قسوات الأمم المتحدة لتولي مسؤولياتها على أمل أن يؤدي هذا الفراغ إلى مذابح أهلية بين مقاتلي حزب الله وفصائل جيش أنطوان لحد والسكان الموالين لهم بوازع الرغبة في الانتقام، ولكن الانهيار المفاجيء وغير المتوقع لقوات لحد وهزلتهم مع القوات الإسرائيلية المنسحبة إلى داخل إسرائيل، وكذلك نكاه وحكمة التعامل اللبناني مع الحدث، أدى إلى إفشال مخطط الفتنة الذي راهنت عليه إسرائيل.
- ٣ أن قيام عدد كبير من ضباط وجنود جيش جنوب لبنان بتسليم أنفسهم لقوات حزب الله، التي بادرت بتسليمهم إلى السلطة الشرعية، تمهيداً للتحقيق معهم ومحاکمتهم طبقاً لما ينص

١ إثارة لغط «مبكر» حول ضرورة انتهاء

«الشرعية الثورية» لحزب الله، بدعوى أن مبررات المقاومة المسلحة قد انتفتت بانسحاب إسرائيل، وأن أي دور لحزب الله مستقبلاً ينبغي أن يظل محكوماً بعباءة «الشرعية الدستورية».

التي تحكم عمل بقية الأحزاب الأخرى في الساحة اللبنانية طبقاً لاتفاق الطائف.

٢ إثارة حملة «مبكرة» حول الوجود السوري

في لبنان، والقول بانتفاء الحاجة له بعد انسحاب إسرائيل واستعادة الدولة اللبنانية لعافيتها التي تمكنها من بسط سلطتها وسيطرتها الكاملة على الوطن اللبناني بأسره.

وهنا يتحتم التأكيد والقول بوضوح أن أحداً

الذي حدث في لبنان وأدى إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب «قسراً» وفي شكل هرولة مذلة للجيش الإسرائيلي تحت وطأة الإحساس بعدم القدرة على احتمال ضربات المقاومة اللبنانية، لا يمكن وصفه بأقل من كونه «انتصاراً عريياً تاريخياً ومجيداً».. ولكن الأهم والأصعب في المرحلة المقبلة هو كيفية المحافظة على هذا الانتصار وحسن توظيفه واستثماره في خدمة الأهداف والقضايا العربية.. وهنأتني ضرورة الاحتكام للعقل في كل خطوة، وفي كل قرار يصدر عن لبنان «الدولة» ولبنان «المقاومة» ولبنان «الشريك» لسوريا، لأن الهزيمة لم تلحق بإسرائيل وحدها، وإنما أصابت آخرين داخل وخارج المنطقة بنوع من الصدمة التي قد تدفع إلى «التربص» ومحاولة سحب سجادة النصر الذي تحقق!

لا يملك حق مصادرة حق أي فصيل لبناني في فتح باب الحوار حول هاتين القضيتين، لأن ذلك يمثل إحدى علامات الصحة والعافية في الجسد اللبناني والغطاء الديمقراطي.. ولكن التحفظ الوحيد يكمن في استعجال إثارة هاتين القضيتين بينما لا تزال ضمانات السلام وحسن الجوار مع إسرائيل غائبة نتيجة غيبة السلام الشامل ككل، والسلام الإسرائيلي - اللبناني بشكل خاص! بل إن هناك من يعتقدون - ولهم الحق في ذلك - بأن لبنان بعد سنوات الصرب الأهلية «المهلكة» وسنوات الاحتلال «الصعبة» لديه أولويات تسبق الإصلاح على هاتين القضيتين، فضلاً عن أن ضرورات عدم تفكيك بنية المقاومة ما زالت أقوى من مبررات تفكيكها، كما أن ضمان الاستقلال للبنان يكون باستمرار التنسيق والتكامل مع سوريا وليس بالانشقاق عنها والتخرب - دون مقتضى - لمبدأ وحدة وتلازم المسارين السوري واللبناني، خصوصاً أن سوريا - وباعتراف اللبنانيين أنفسهم - لعبت دوراً أساسياً في دعم وحماية دور المقاومة اللبنانية حتى تمكنت من تحقيق انتصارها التاريخي.

أريد أن أقول بداية إن خروج إسرائيل من المعادلة اللبنانية يمثل صدمة بالغة تصل إلى حد إرباك حسابات العديد من القوى الإقليمية والدولية، التي كانت تبني خطوط استراتيجيتها في الشرق الأوسط على أساس أن إسرائيل قد أصبحت رقماً أساسياً ومؤثراً في المعادلة اللبنانية. وذلك أمر سوف يكون صعباً على بعض القوى أن يتقبله بسهولة وأن تدعه يمر دون حساب إن لم يكن سوف يوقدها الغضب إلى محاولة تحيين الفرصة الملائمة والرد بالعقاب.

لعلني أكون أكثر وضوحاً وأقول أنه مع التسليم بأن إسرائيل هي الخاسر الرئيسي بانسحابها المثل والمهين، إلا أنه هناك خاسرون آخرون خصوصاً أولئك الذين اعتادوا أن يتعاملوا مع الشأن اللبناني على أساس أنه «ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية والدولية».. وذلك القول ليس استنتاجاً ولا تحليلاً من عندي، وإنما هو مقولة شهيرة ومأثورة لهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

ومعنى ذلك أن أصابع كثيرة سوف تحاول العبث في الساحة اللبنانية بهدف استعادة ما ضاع نتيجة الانسحاب الإسرائيلي.. الأمر الذي يفرض على لبنان مسئولية مضاعفة في المرحلة المقبلة لإفشال أي محاولات من هذا النوع باسم أي نعرات أو قضايا.

ولست أريد أن أعهد بعض التخيرات التي سيجادلها الكارهون لانتصار لبنان أن ينفذوا منها، ولكنني فقط سوف أشير إلى بعض رموز الموضوعات التي بدأت تثير جدلاً في الساحة اللبنانية - قبل الأوان - وأعني بها تحديداً ما يلي:

٨ أن تلخيص ماجرى - بعيدا عن حسابات القوة ومفرداتها - بثبت أن بإمكان أي حركة مقاومة وطنية مشروعة تركز إلى بناء تنظيمي سليم ورؤية سياسية واضحة أن تجعل «الواقع» أعظم من «الحلم» وأن تبسره على أن «قوة الحق» يمكن أن تنتصر على «قوة الردع».

٩ أنه ينبغي أن يترسخ الاعتقاد عند الجميع - وبالذات داخل لبنان - في أن قوة أي وطن تكمن في وحدته الوطنية وصلابة جبهته الداخلية، وأن ضمان الاستقلال والسيادة رهن بالقدرة الذاتية للوطن وليس رهنا بأية ضمانات خارجية من نوع ما كان يروج له البعض داخل لبنان قبل الاحتلال الإسرائيلي بأن أوروبا والغرب بشكل عام يعتبران الأرض اللبنانية أرضا مقدسة لا يمكن السماح لأحد بالاعتداء عليها أو اختراق حرمتها.

١٠ أن حماية هذا الانتصار والعمل على توظيف واستثمار مردوداته الإيجابية في خدمة الموقف العربي ككل، يحتاج إلى مزيد من الحكمة ومزيد من الاعتدال ومزيد من المرونة، تحت مظلة من حسن القراءة وحسن الفهم للموازن والأجواء الإقليمية والعالمية في المنظور القريب على الأقاليم.

وإن ماذا؟

نعم.. ماذا بعد نجاح المقاومة اللبنانية الجسورة

في إجبار إسرائيل على الانسحاب وانتهاء

احتلالها لجزء جنوب لبنان.. وكيف يمكن للبنان

أن يحتفظ بهذا الانتصار؟

مرسى عطا الله

عليه القانون اللبناني، قد كسر من حدة أزمة كان الإسرائيليون يراهنون على اشتعالها، ومن ثم ينبغي على الجميع في لبنان ادراك أن تجاوز أي تواع لهذه الأزمة مستقبلا وإبطال احتمالاتها المتفجرة، يظل رهنا بقفزة استمرار الالتزام الصارم بما أعلنه الرئيس إميل لحود حول «حتمية الاحتكام للقانون بعدل وشفافية وبعيدا عن روح الانتقام».

٤ إن إخراج مجلس الأمن في تقريره الأخير لمناطق مزارع شبعا من نطاق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي سيجري على أساسه ترسيم الحدود اللبنانية - الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة، يعني أن هناك اختصارا صعبا في الأيام المقبلة لكل من سوريا ولبنان، وأن هذا الاختيار لا يتعلق فقط بالتفاهم حول مستقبل هذه المناطق في حالة التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل.. وإنما في القدرة المشتركة على ضبط النفس، وعدم توفير أي ذرائع لإسرائيل لكي تغسل جزءا من عار هزيمتها المذلة.

٥ إن كل ما يصدر الآن في إسرائيل من تصريحات محمومة وتهديدات مجنونة تجاه سوريا ولبنان معا، يؤكد أن ما حدث هو انتصار سياسي وعسكري للمقاومة وهزيمة سياسية وعسكرية لإسرائيل، التي لم تستطع أن تقنع أحدا بمبررات اضطرابها للتخلي لأول مرة عن التصرف بمنطق الطرف الأقوى القائل على إملاء شروطه.. وأصبحت النقطة المتداولة في المحافل الدولية الآن أن إسرائيل تحولت - فجأة - إلى دولة تحترم الشرعية الدولية مع المقاومة اللبنانية فقط!

٦ إن المسؤولية تحتم - رغم ذلك - عدم

«التهويل» من لغة التهديد التي تحكم

الخطاب العام في إسرائيل بعد الانسحاب، وفي

نفس الوقت، فإنه ينبغي أيضا عدم «التهويل» في

جدية هذه التهديدات، خصوصا أن إسرائيل جربت

هذه اللغة ونفنتها عشرات المرات في شكل عمليات

انتقامية ضد لبنان على مدى ٢٢ عاما، ولم تجن من

وراء ذلك سوى القتل الذي أدى إلى حتمية

الانسحاب.

٧ إن القيمة الحقيقية لما جرى - وبصرف النظر عما في النفوس والصدور وما يختبئ من نيات ومقاصد وأهداف - أنه يمثل اعترافا إسرائيليا صريحا بالقرار رقم ٤٢٥ الذي يمثل أحد مرجعيات الشرعية الدولية، في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن هذا هو الاعتراف الأول من جانب إسرائيل بأحد مقررات الشرعية الدولية منذ قيامها بموجب الشرعية الدولية، استنادا لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية في نوفمبر عام ١٩٤٧.. وأن ذلك ينبغي أن يكون مدخلا صحيحا لتقوية موقف المفاوضات العرب على سائر المسارات الأخرى.

والجواب - في حدود اجتهادي - يبدأ من مدى قدرة اللبنانيين على تعزيز الاستقرار الداخلي وترسيخ ركائز الوحدة الوطنية وتكاتف جميع القوى والفصائل اللبنانية من أجل احباط أي محاولات خبيثة - ولو بحسن النيات - لإثارة الفتنة.

والجواب أيضا - في حدود اجتهادي - يرتبط بمدى توفيق الغطاء العربي الداعم للبنان، لتثبيت ركائز الاستقرار على مختلف ربوعه، خصوصا أن الانتخابات النيابية أصبحت على الأبواب، حيث من المقرر إجراؤها في شهر أغسطس المقبل.

وما دنا نتحدث عن غطاء الدعم العربي الواجب توفيره للبنان في هذه المرحلة، فإن من الضروري أن نكلم صراحة عن قضيتين أساسيتين، ينبغي أن يتحمل العرب مسؤوليتهم الكاملة فيهما، وأعني بهما قضية إعمار مدن وقرى الجنوب، وتأهيل هذه المنطقة لاستعادة عاقبتها التنموية والعمرانية من جديد، وإزالة كل آثار الاحتلال، ثم قضية المخيمات الفلسطينية وضرورة بذل جهد عربي للمواءمة بين توفيق حق السيادة الكاملة للسلطة اللبنانية، وبين متطلبات الظروف الخاصة لأوضاع هؤلاء اللاجئين الذين لم تحسم قضيتهم بعد.

وأظن أنه من الأفضل أن يؤجل - مؤقتا - إثارة أي جدل في الصف اللبناني حول ثلاث قضايا أساسية مرتبطة بعضها البعض، لأنها مرتبطة

أساسا بمستقبل عملية السلام في المنطقة بأكملها.. وهي الوجود العسكري السوري في لبنان، ومستقبل العلاقة مع سوريا.. ومستقبل حزب الله.. ومصير المخيمات الفلسطينية.

والقضايا الثلاث تتمحور حول بعد عسكري وأمني بالغ الحساسية.. وفي غيبة السلام الشامل في المنطقة يصبح من السابق لأوانه الحديث عن خروج القوات السورية أو نزع سلاح حزب الله، أو تجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح..

هكذا يمكن أن نوفر ضمانا - مؤقتا - لحماية هذا الانتصار اللبناني الكبير.. وليكن الله عوننا للبنان من شرور المزايديين الذين بدأوا يظنون برعوسهم من جديد بعد أن خسروا رهانهم الخائب على عدم جدوى المقاومة.